هشام نفاع (*)

«الصيف الإسرائيلي»: احتجاجٌ أسير «الإجماع القومي» أربكَ المواطنين الفلسطينيين

وصلت احتجاجات "الصيف الإسرائيلي" ذروتها في شهر آب ٢٠١١. يومها، في ثاني أسابيع ذلك الشهر، حظي يوم سبت آخر بتغطية تلفزيونية أقرب الى الاحتفالية منه الى التقريرية الصحافية. القنوات التجارية أقامت لنفسها ستوديوهات داخل الحدث في قلب تل أبيب، من دون أن تخفي تعاطفها مع الاحتجاج والمحتجين. بعض الخبثاء شبهوا الأمر ببرامج "تلفزيون الواقع". وربما أن احتفالية أجواء احتجاجات الطبقة الوسطى الإسرائيلية ساهمت في هذا التناغم مع إعلام غير شهير، عمومًا، بالتعاطف مع أي نقد يوجّه الى المؤسسة الحاكمة، وخصوصا المركّب الاقتصادي (الرأسمالي) فيها..

رسمت الصحف العبرية البارزة في اليوم التالي صورة يصحّ التمعّن فيها جيدًا اليوم، لنرى على الأقل ما بقي من تلخيصها وخلاصاتها. وهذا سيتم إيجازه بحذر في الخاتمة.

وقد صدرت جريدة "يديعوت أحرونوت" الأوسع انتشارًا بعنوان يقول "دولة جديدة"، في حين كان العنوان الرئيس لـ "هآرتس" الرصينة: "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، أما "معاريف" غير المعروفة بثوريّة موثّقة، فقد كتبت على صفحتها الأولى: "الشعب يستيقظ".

لن أناقش الآن مدى دقة مقولة أن الاحتجاج الإسرائيلي كان وليدًا مباشرًا لثورات الشعوب العربية؛ ما إذا كان التقويم السنوي للعام ٢٠١١ سجّل ربيعًا للعرب ولد من مخاضه صيف شبيه المناخ للإسرائيليين، رغم الصدام التاريخي.. لكن سأكتفي بإيراد تفصيلين "سريعين" مرتبطين بهذا السياق:

(*) كاتب وصحافي فلسطيني- حيفا

الأول: الدعوة التي تقارب الثورية التي خرج بها وزير إسرائيلي سابق، بنيامين بن اليعازر، إلى تجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة من أجل الاستجابة لتسوية أزمة السكن والاحتجاجات الاجتماعية. وهو ما جاء ضمن تقدير الوزير بأن احتجاجات الإسرائيليين "متأثرة بالثورة المصرية والثورات العربية". لا بل إنه تجرّأ أكثر فقال: إن مليارات الدولارات تصرف لتعزيز الاستيطان على حساب الشباب الإسرائيلي، محذراً من حدوث كارثة كبيرة إذا لم تحل أزمة السكن داخل إسرائيل، وجزم أن الإسرائيليين "اكتشفوا قوتهم الشعبية" واتخذوا قراراً بعدم الانصياع الأعمى للقيادة السياسية في الحكومة الإسرائيلية. بن اليعازر هذا الذي دخل السياسة بالبطاقة الأمنية، وشغل زعامة وزارة الدفاع في عهد "رمز الأمن" أريئيل شارون، بدا كما لو أن التحرّك الشعبي جرفه كثيرًا فأعلن وجوب تقليص ميزانية الأمن "من أجل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية" التي باتت بنظره تشكّل "حالة طوارئ هي الأكثر تعقيداً منذ العام ١٩٤٨". (مقابلة مع "يديعوت أحرونوت").

من جهة ثانية، بعض الشباب العربي أيضًا ربط احتجاجات الإسرائيليين بثورته، وإن برز في جانب عريض منه باب السخرية، على «تويتر» مثلا. بين التغريدات: «المظاهرات (الإسرائيلية) دي مصر هي السبب فيها فعلا، عشان لما الغاز اتقطع عنهم الأسعار غليت، عشان أصل احنا المفروض نصرف عليهم»، «الحاخام أبو إسخاء: التظاهر محرم بنص التوراة وبدعة عربية منهي عن اتباعها»، «القناة الأولى الإسرائيلية تبث مشهداً هادئاً لبحيرة طبريا»، «المظاهرات تجتاح شوارع تل أبيب وترفع شعارات: هامبورجر- حرية- عدالة اجتماعية»، «الجزيرة عاجل... نتنياهو هرب... نتنياهو هرب... ثائر إسرائيلي».. «بوكيرتوف بوكيرتوف .. سلمية من غير مولوتوف» وما إلى ذلك.

تستحق هاتان العيّنتان، الطريفتان ربما، أي الوزير الذي يربط الحدث الإسرائيلي بالحراك العربي بجديّة، و«المغرّدون» العرب الشباب الذين يسخرون من ذلك الربط لكنهم يؤكدونه عمليًا من باب قراءة الشيء في نقيضه - قراءة في سياق عربٍ فرض عليهم التاريخ (بالأحرى صانعوه الأقوياء) أن يكونوا محصورين فعليًا في سياق إسرائيلي، ومتواصلين وجدانيًا مع سياقهم العربي، والذي

الاحتجاجات تحتل العناوين الرئيسة: إسرائيل في الشارع: بلاد جديدة.

برز بين الجماهير الفلسطينية اتجاهان، الأول: رفع المطلب المتميّز من داخل هذا الاحتجاج، وحتى ابتداء من هوامشه، وبذل الجهود لتحقيق تمثيل وتأثير لائقين، والثاني: بعد تردّد وجدل تمثلت "التسوية" في إقامة خيام اعتصام في مدن وقرى فلسطينية، جرى فيها تأكيد خصوصية المطالب، والقول صراحة إنه يجب الاستفادة من هذا الحراك الإسرائيلي العام.

اشتدّ التحامهم به حين اندلعت ثوراته.

بدء الاحتجاجات والجدل العربي الداخلي

بدأت الاحتجاجات الإسرائيلية حين بادرت شابة إسرائيلية الى رفع راية مطلب حقوق الإسكان في خيمة اعتصام رمزية. الشابة، دافني ليف، لم تتوقع أن تتسع الدائرة لتصل في بعض ذروات الاحتجاج الى ربع مليون إسرائيلي يتظاهرون في طول إسرائيل وعرضها، كما قالت لعدة وسائل إعلام لاحقًا. هذا الحدث غير المسبوق، إسرائيليًا، تفاعل في حيّز لا مكان للعربي الفلسطيني فيه من حيث احتمال ممارسة الحضور المتكافئ: على أطراف شارع «روتشيلد» في تل أبيب. فهذه المدينة «تستقبل» العربي على هوامشها فقط، وتبتلعه (بدلالات كثيرة للكلمة) في هامشها الواسع العميق الذي كان مرة درّة ساحلية فلسطينية ومدينة تعجّ بالحياة، يافا.

اجتذب موضع الحدث بالأساس شباب الطبقة الوسطى الإسرائيلية. هؤلاء عللوا مطلبهم، من بين مقولات عديدة، بمقايضة مع المؤسسة لا مكان للعربي فيها بالمرة: نحن نؤدي واجباتنا كلها، بما فيها الخدمة العسكرية، ونريد حقوقنا. هذا الخطاب «المدني» لكن المليء بالعسكرة يُقصي العربي بالضرورة، فعليًا ومعنويًا. من هنا بدا التردّد واضحًا في حسم إمكانية أن يكون المواطنون الفلسطينيون العرب جزءًا من هذا الحراك، في شروط بدايته.

على الرغم من الإشكاليات الأساسية، حاجج البعض أنه يجب فرض الحضور العربي وليس انتظار أي عرض سخي أو مترف أو غيره بالحضور والمشاركة. بالمقابل حاجج آخرون: هذا النضال ليس لنا. لأن مطلب اليهودي بالسكن يختلف بمضمونه عن المطلب حين يطرحه عرب. هناك شبَه شكليّ في المطلبين، فعلا، لكنهما من خلفيتين مختلفتين. لو تمعّنا قليلا لعرفنا سبب الجدل: سؤال السكن يقود الى مسألة الأرض – وهي طبعًا أرضية أساسية في الصراع. الأرض يتردّد صداها في ذهن العربي الفلسطيني بنكهة آذار ١٩٧٦ المُرّة: مصادرة، مواجهة، شهداء وإقصاء. لكن الأمر مختلف تمامًا لدى اليهودي، ولا حاجة للإسهاب. إذًن، كان من الصعب الوقوف في خندق واحد ضمن شروط الاحتجاج الأولية.

في خلال الأسابيع الأولى تحوّل هذا الاحتجاج الى القضية رقم (١) في إسرائيل. بين الجماهير العربية الفلسطينية بدأ الجدل يتصاعد حول الموقف والسلوك العملي مما يجري بتصاعد واضح. وقرر نشطاء الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (بسرعة ربما) الانخراط من خلال البحث عن مكان لهم، بمفهوم فرض الوجود. بينما واصلت بقية الأحزاب والحركات التساؤل وبعض التردّد من خلال التمسّك بموقف مفاده، بهذا الشكل أو ذاك: إن قضيتنا مختلفة ويجب أن ندير احتجاجنا بوسائل مختلفة. بطبيعة الحال أثار هذا جدلا فلسطينيا داخليا بشأن كيفية التفاعل والردّ، وأفضى الى تطورات سرعان ما غيّرت الصورة باتجاهين:

الاتجاه الأول: حين تمثّل في اللجنة العامة التي قادت الاحتجاج العام فلسطينيون من مؤيدي موقف رفع المطلب المتميّز من داخل هذا الاحتجاج، وحتى ابتداء من هوامشه، وبذل الجهود لتحقيق تمثيل وتأثير لائقين. وبالفعل، بدأت هذه اللجنة رويدًا رويدًا بالإشارة عينيًا الى بعض المطالب الخاصة بالأقلية الفلسطينية.

الاتجاه الثاني: بعد تردّد وجدل، تمثلت «التسوية» في إقامة خيام اعتصام في مدن وقرى فلسطينية، جرى التأكيد فيها على خصوصية المطالب، من خلال القول صراحة إنه يجب الاستفادة

بداية بلورة الموقف الجماعي الفلسطيني برزت في شكل صياغة بيان صدر عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (مطلع آب ٢٠١١) تم التأكيد فيه على «ضرورة استغلال الأجواء العامة لطرح مطالب الجماهير العربية في قضايا الأرض والمسكن، والتأثير على قيادة الاحتجاجات»، والتشديد على «تمايز وعمق وخصوصية قضايا الجماهير العربية مقارنة بالرفاهية التي تطالب بها خيام تل أبيب».

من هذا الحراك العام. تجدر الإشارة هنا الى أن هذا التطوّر ترافق مع اتساع الحراك العام، الذي تجاوز المركز التل أبيبي (وهو ذو طابع برجوازي صغير) وامتد الى أحياء فقر يهودية في بلدات إسرائيلية طرفية.

بداية بلورة الموقف الجماعي الفلسطيني برزت في شكل صياغة بيان صدر عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (مطلع آب ٢٠١١) تم التأكيد فيه على «ضرورة استغلال الأجواء العامة لطرح مطالب الجماهير العربية في قضايا الأرض والمسكن، والتأثير على قيادة الاحتجاجات»، والتشديد على «تمايز وعمق وخصوصية قضايا الجماهير العربية مقارنة بالرفاهية التي تطالب بها خيام تل أبيب».

وكانت لجنة المتابعة التي تضم كافة الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، سواء تلك الممثلة في البرلمان الإسرائيلي أو غير الممثلة فيه، أعلنت، قبل ذلك عن «اتفاق جميع مركباتها في جلسة لسكرتارية المتابعة (يوم ٢٨/٠٧/٢٠١١) على أن ما يحدث في الشارع الإسرائيلي هو أمر مهم، وأن بعض ما يطالب به المحتجون في تل أبيب لا يتعارض مع مطالب الجماهير العربية بل يتقاطع معها، لكن قضايا الجماهير العربية هي أعمق وأكبر من مجرد تخفيض أسعار الوقود والإيجارات وغيرها وتحقيق العدالة الاجتماعية على الطريقة الإسرائيلية، لأن القضايا التي تعاني منها، بينها العنصرية والتمييز والحرمان حتى من الحقوق الأساسية، هي أصلا نتيجة سياسة تنتهجها المؤسسة الإسرائيلية ضد العرب».

من المهم الإشارة الى أن التخوّف النابع عن محدودية الثقة

شعارات عربية... ومعنى مختلف لـ"البيت".

(كالمتوقع وربما الطبيعي) ظلّ حاضرًا. فقد حذّر المشاركون في ذلك الاجتماع من أن «تحقيق مطالب الشارع الإسرائيلي قد يكون على حساب العرب وعلى حساب شعبنا الفلسطيني، وهي التخوفات التي ثبتت صحتها في وقت لاحق، حين طرحت حلول ببناء وحدات سكنية في القدس المحتلة وفي المستوطنات كمخرج لأزمة السكن».

في هذه النقطة، يمكن القول إن تقاربًا حصل بين التقويمات المختلفة، حين تم تشكيل ائتلاف فلسطيني يطلق «مبادرة موحدة للنضال الشعبي وإقامة لجان شعبية في جميع البلدات العربية والساحلية التي لا توجد فيها لجان محلية» – كما وصفته «المتابعة». وكخطوة أولى تمت إقامة لجنة مصغرة كنواة للجنة مستقبلية أوسع لتنظيم العمل الشعبي. وضمّت في طاقمها رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية المهندس رامز جرايسي، وأمين عام التجمع الوطني الديمقراطي عوض عبد الفتاح، وسكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أيمن عودة، والمهندس زكي اغبارية من الحركة الإسلامية وآخرين.

عقدت اللجنة المصغرة جلسة لها يوم ٢٠١١/٠٨/٠٣ وتم خلالها الاتفاق على أن يقوم عوض عبد الفتاح أمين عام «التجمع» بوضع تصور لتنظيم وتفعيل العمل الشعبي، في حين تم تكليف سكرتير الجبهة أيمن عودة بمراجعة وتطوير ورقة مطالب تقدم بها رامز جرايسي وباركتها المتابعة لمهنيتها.

عقدت سكرتارية لجنة المتابعة اجتماعا آخر، في يوم ٢٠١١/٠٨/٠٦، تم خلاله مرة أخرى التأكيد على «أهمية إقامة إطار خاص بقضايا الجماهير العربية يصوغ رؤية مستقبلية ويضمن استمرار النضال مستقبلا ، بغض النظر عما يحدث في تل أبيب وعن استمرار أو توقف الاحتجاجات هناك».

وشهد يوم ٢٠١١/٠٨/١١ أولى الخطوات العملية التي تجسدت في تنظيم اللجان الشعبية والنضال الشعبي، حيث عقدت لجنة المتابعة اجتماعا بمشاركة ممثلين عن نحو ٢٠ لجنة شعبية عربية قائمة من النقب والمثلث والشمال وعدد من رؤساء السلطات المحلية العربية وأعضاء في المجالس البلدية في المدن الساحلية (المختلطة) وممثلين عن الحركة الطلابية وعن لجنة أولياء أمور الطلاب القطرية ولجنة متابعة قضايا التعليم وغيرها. خيام الاعتصام العربية تحولت الى مواقع للقاء والجدل والاجتماعات السياسية والثقافية. وعلى الرغم من التفاوت فقد أطلقت حراكًا على مستويات محلية، عدد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية المطلبية المحلية.

قراءات عربية

قدّم ممثلو الجماهير العربية الفلسطينية قراءات ومواقف بشأن الاحتجاج.

ففي جلسة للبرلمان الإسرائيلي وصف النائب محمد بركة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) المطالب التي رفعها الناشطون الفلسطينيون في خيمة الاحتجاج في بلدة جلجولية (المثلث). فقال: كانت جلجولية تملك أكثر من عشرين ألف دونم في العام ١٩٤٨. وكل ما تبقى لها بعد موجات المصادرة أقل من ١٨٠٠ دونم. والآن يريدون مصادرة ٧٠٠ دونم من هذه الأراضي. هل تعلمون لأي غرض؟ هل بإمكان احد التكهّن؟ هل هو من اجل بناء شقق للأزواج الشابة؟ هل هو من أجل بناء منطقة صناعية لتشغيل الشباب؟ طبعا لا. إنهم يريدون بناء كراج لسلطة القطارات في إسرائيل! بركة طالب "بوضع الأمور على الطاولة: سؤالا السلام والعدالة الاجتماعية مرتبطان. وسؤالا المساواة القومية والعدالة الاجتماعية مرتبطان. وأسئلة السلام والمساواة والديمقراطية مرتبطة بعضها ببعض، وهو سؤال واحد. في هذه الأيام يعملون في خيام الاحتجاج على بلورة وصياغة المطالب لتحويل الحركة العفوية المباركة، إلى حركة تحمل اهدافا عينية واضحة. الحقيقة أني أرغب في البداية بتحية ومباركة هذه الظاهرة وهذا الاحتجاج الشعبي والاجتماعي الواسع الذي يجمع بين كل طبقات المجتمع من مركز البلاد الى أطرافها، يهودا وعربا، من الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة. مطالب حركة الاحتجاج يجب ان تشمل العرب (. . .) توسيع مسطحات البناء ومناطق نفوذ القرى العربية التي تعاني من الاختناق أو وضع حلول لقضايا المواطنين العرب في النقب، حيث لم يصل السكان هناك الى شقة مستأجرة أو بناء مرخص انما يناضلون على مجرد الاعتراف بتجمعاتهم السكنية".

وأشار بركة إلى وجود "تباين في المشاكل التي تواجه قطاعات السكان المختلفة أو وفق مناطق جغرافية مختلفة او يهود وعرب

او حجم العائلة لدى المتدينين او لدى العلمانيين، لكن النضال يجب ان يستند على رؤية ديمقراطية ذات آفاق واسعة بحيث تكون قادرة على الربط بين السلام والعدالة الاجتماعية وبين المساواة وبين العدالة الاجتماعية" .

شارك النائب د. جمال زحالقة (التجمع الوطني الديمقراطي) في النشاطات المتواصلة لخيام الاحتجاج، وبينها خيمة سخنين (الجليل). ورأى في كلمته أن "القضية في الشارع الإسرائيلي هي مشكلة اقتصادية اجتماعية، نحن نؤكد على حق كل إنسان على مسكن بسعر معقول، وليس هناك أي نقاش حول هذا المطلب. ونحن ندعم هذا الموقف" . وعن خصوصية مطالب الفلسطينيين أشار زحالقة: "عندما نقول لنا حق في المسكن نصطدم بحاجزين اقتصادي وسياسي أيديولوجي صهيوني، فسياسة التخطيط ليست سياسة تمييز فحسب، وهذه تصيب قسما من الحقيقة، إذ أن السياسة الإسرائيلية هي عدائية، لا تميز ضد الوجود العربي، بل تستهدفه وتحاصره" . ووجه رسالة الى قيادة حركة الاحتجاج الإسرائيلية، بالقول: "إن أهم مطالبنا إعادة المهجرين. فكل من يعرف قضية المهجرين، يعرف أنه في كل بلد تقريبا يعيش مهجرون، ولا يوجد لهم أرض يبنون عليها" .

كما أشار إلى مشكلة القرى التي ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بها، وقال "هناك مشكلة أخرى هي القرى غير المعترف فيها إذ يبنون بيوتا معدة سلفا للهدم، لأنهم يعرفون أنها ستهدم ولذلك لا يستثمرون الكثير في بيت سيهدم (. . .) نحن من خلال هذه الخيام، نؤكد على حقنا في المسكن، ونؤكد على أن طبيعة معركتنا مزدوجة؛ اقتصادية اجتماعية من ناحية نتيجة الفقر، ومن ناحية أخرى هي سياسية أيديولوجية نتيجة سياسة حكومية ممنهجة ومبرمجة ضد المواطن العربي" .

حاول رئيس «لجنة المتابعة» محمد زيدان في الفترة نفسها (مطلع آب ٢٠١١) وضع القضية في «سياقين». فقال خلال اجتماع لسكرتارية اللجنة: «نحن منذ وجودنا داخل إسرائيل وحتى اليوم نضالنا لم يتوقف (. . .) وحتى الثورات العربية مستمدة من نضال الجماهير العربية في البلاد" ، حسب تقديره.

وبلهجة أكثر براغماتية أضاف: "يجب أن نضع هدفا واتجاها، ونقوم بعرض مشاكلنا الخاصة، وإذا كانت هناك مطالب متشابهة مع اليهود فسنكون في تعاون من أجل النجاح. إن من أهداف اللجنة المقترحة تنظيم نضال الجماهير العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر من أجل انتزاع حقوقها في الأرض والمسكن، وضد كافة أشكال التمييز العنصري والإقصاء والتهميش، وكافة الممارسات العدائية كهدم البيوت ونهب الأرض والتضييق على المواطنين العرب وبلداتهم ومنعها من التوسع والتطور الطبيعي في كافة مجالات الحياة، العمرانية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والهوية القومية" .

لم ترغب الحركة الإسلامية الشق الشمالي (غير الممثلة في البرلمان الإسرائيلي) في البقاء بعيدًا عن هذا الجدل، فشارك ممثلوها في خيام الاحتجاج ولكن مع تأكيد رفض التموضع في الحراك العام. الصحافي في الصحيفة الناطقة باسم "الحركة" عبد الحكيم مفيد رأى، في اجتماع في أم الفحم، أن "هذه فرصة لنؤكد على الصوت القادم من العراقيب (قرية هدمتها السلطات الإسرائيلية مرارًا في النقب) والصوت القادم من تل أبيب. المنطلقات في هذه المعركة مختلفة والنضال الموجود في تل أبيب هو ليس نضالنا. يجب أن نميز بأن الصراع على الحق يختلف من المواطن العربي الى اليهودي حيث ان المواطن العربي في النقب يصارع على الحياة بينما في تل أبيب يصارعون على مستوى الحياة لذلك لا يمكن الدمج بين الأمرين فكل له مطالبه وأهدافه وإن صوتين لا يمكن أن يكونا صوتا واحدا" . قدمت الحركة الإسلامية الجنوبية (الممثلة في البرلمان الإسرائيلي) طرحًا مختلفًا عن زميلتها الشمالية. ففي اجتماع خيمة الاعتصام في مجد الكروم (الجليل) قال ممثل "الجنوبية" النائب مسعود غنايم: "إن أزمة السكن والأرض في مجد الكروم هي أفضل مثال ونموذج للأزمة التي يعاني منها كل المجتمع العربي، فالمأساة هنا كبيرة لأن مجد الكروم من أكثر البلاد اكتظاظاً في إسرائيل، وحدود خريطتها الهيكلية لا تتجاوز ١٤٠٠ دونم منذ العام ١٩٧٩، حيث تتجاهل السلطات إلى الآن التزايد الطبيعي والامتداد الحياتي لأهالي مجد الكروم، وبدلاً من توسيع الخريطة الهيكلية ترسل أوامر بهدم البيوت" .

وحول مسألة الخصوصية والمشاركة في الاحتجاج العام، أشار غنايم الى محورين: "أزمة السكن لدينا متعلقة بأزمة الأرض،

في قضية كالسكن، تثير مطالبة اليهودي ببيت تداعيات لدى العربي. البيت في هذه البلاد أكبر من مجموع مركباته! وقد تتقافز في الذهن ومضات: بيت، أرض، مصادرة، هدم بيوت، خنق بلدات، قرى مهجّرة، احتلال، استيطان وحتى نكبة..؛ وسيلامس "السياسة" - تلك التي يتفاداها كثيرون ومختلفون.. وحتى لو تجاوزنا كل ذلك فلن نتجاوز السؤال: أين كان سيصل احتجاج اجتماعي ظلّ يصرّ على رفض ربط نفسه بالسياسة؟

وسبب هذه الأزمة هو مصادرة أراضي العرب منذ قيام الدولة على يد السلطات الإسرائيلية، بحيث لم يبق من الأرض ما نبني عليه مستقبل أبنائنا وأحفادنا"، وكذلك أشار إلى أن "امتداد حركة الاحتجاج (العامة في إسرائيل) للقرى والمدن العربية هو أمر إيجابي يجب استغلاله لعرض أزمة المسكن والأرض لدينا، وهو مهم لشحذ الهمم وتجديد القوى النضالية لمعارك الأرض والمسكن".

هنا من اللافت تسجيل رؤية الأمور من وجهة نظر ناشطين مبادرين في عدد من خيام الاعتصام في البلدات العربية، وفقًا لما قالوه في اجتماعات ولوسائل إعلام عربية.

وقال محمد حيادري من اللجنة الشعبية في سخنين: "اللجان الشعبية تعمل بالتنسيق مع السلطات المحلية. أحيانا تتفق وأحيانا أخرى لا تتفق. والشعار الذي يجب ان نرفعه هو العدالة الاجتماعية للعرب وليس فقط لليهود".

سميح أبو مخ من اللجنة الشعبية في باقة الغربية (المثلث) قال: "سياسة الحكومة هي سياسة ممنهجة ضد العرب. ونحن ليس لدينا أي مشكلة بالاتحاد مع النضال اليهودي من اجل حياة أفضل".

تحدث الصحافي رجا زعاترة عن خيمة الاحتجاج في حي وادي النسناس العربي في مدينة حيفا: "هذه الخيمة هي تعبير صادق ومباشر عن نصيب عرب حيفا من مأساة جماهيرنا كلها في قضايا الأرض والمسكن، وهي في الوقت ذاته خيمة لها بوصلة واضحة، تسعى للشراكة الكفاحية مع سائر الخيام في المدينة والبلاد وتسييس هذا الاحتجاج، وكذلك مع الخيام في مدن الساحل الأخرى وفي القرى والمدن العربية".

درب طويلة

اتّضح مع صدور تقرير «لجنة تراختنبرغ»، أن درب احتجاج الخيام المفكّكة لا تزال طويلة. ففيما عدا سعادة بنيامين نتنياهو وأشباهه بالتقرير، تحتشد الانتقادات والخيبات على الألسن. لقد تم تفكيك ما قد يعلق في الذاكرة بوصفه الـ "المخيّم الصيفي" مبكرًا، قبل أن يصل إلى الحد الأدنى من التسييس، وقبل أن تنفتح فيه كوّة سياسية حقيقية للعربي المواطن وحقوقه. على الرغم من هذا، فسيظلّ من غير الجديّ التعاطي مع الأمر وكأنه حدث عابر، ذلك أن التحرّك الإسرائيلي انطلق، بمعنى ما، في سياقٍ ثوريّ عربي أدهش العالم. وهو يشكّل ربما المرة الأولى التي يتجاوز الإسرائيلي فيها الجدران مستلهمًا تحرّكه (سواء أقرّ بذلك اليوم، أم لا) من أعظم مأثرة للشعوب العربية في العصر الحديث.

هذا ليس حدثًا عاديًا في مؤسسة وأيديولوجيا قامت على مسلّمة انحطاط العربيّ، المنحطّة بذاتها. فقد وقف شباب الطبقة الوسطى الإسرائيلية ليحسدوا شباب مصر على ثورتهم، بعد أن كانت صورة العربي لديهم تتراوح بين الإرهابي والمتخلف وما بينهما. اليوم يجب التفكير بفرضيّة أن هناك رجّة حقيقية حدثت في طبقات الوعي الإسرائيلي المنغلق، وبفضل ثورة شعوب العرب بالذات!

في غضون ذلك، بين الدعوة لأخذ مساحة سياسية عربية جديّة في هذا الاحتجاج وبين القول بلا جدواها (بل ضررها لدى المُغالين) - ظلّ المواطنون العرب بحاجة للانضمام إلى الاحتجاج ليس لإقناع الحكومة بمطالبهم وحقوقهم، بقدر ما هو إقناع المحتجين أنفسهم بقضيتهم.

لقد ظهر في الصورة العامة أن المواطنين الفلسطينيين، رغم التباينات التكتيكية، مقتنعون بوجوب استثمار الاحتجاج الإسرائيلي في قضايا اجتماعية عينية. بمعنىً ما، يدل هذا على شكل التعاطي مع المواطنة أو مع المركب المدني في هوية الفلسطينيين داخل إسرائيل. هناك وعي للصعوبة التي قد تصل حد العبث في أن يقف الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي في نضال له علاقة بالأرض، بكون الأول تعرّض لنهب أرضه من قبل المؤسسة، بينما حظي الثاني بها من المؤسسة نفسها.

عمليًا، كان الاحتجاج الإسرائيلي يواجه الحكومة، بينما الاحتجاج العربي يواجه الاحتجاج الإسرائيلي، مع انه يُفترض – مدنيًا – أن يكون جزءًا منه. ولكن ما العمل، هذه هي إسرائيل! دولة تجاوزت الستّين ولم يُبنَ المدماك المدني فيها بعد لأنها أصلاً مبنيّة بالمقلوب..

في قضية كالسكن، تثير مطالبة اليهودي ببيت تداعيات لدى العربي. لأن البيت في هذه البلاد أكبر من مجموع مركباته! وقد تروح تتقافز في الذهن ومضات: بيت، أرض، مصادرة، هدم بيوت، خنق بلدات، قرى مهجّرة، احتلال، استيطان وحتى نكبة.. تتداعى المفاهيم في الذاكرة كالدومينو. فكلّ حل في هذا السياق سيلامس بالضرورة قطعة من أرض وبلاد تثير الحزن والانتفاض لدى العربيّ؛ سيلامس "السياسة" – تلك التي يتفاداها كثيرون ومختلفون..

للتوضيح: ربما لو كان التحرّك يتمحور في قضية التعليم الثانوي أو الجامعي وزيادة ميزانياته، لكان الحضور العربي أكثر سلاسة. ولكن حتى هذا سيظل صحيحًا طالما تلخصت المطالب بميزانيات. فالصورة ستختلف تمامًا لو كان التحرّك من أجل تغيير مناهج التعليم، وخصوصًا مادة التاريخ! لو تجاوزنا كل ذلك فلن نتجاوز السؤال: أين سيصل احتجاج اجتماعي لا يزال يرفض ربط نفسه بالسياسة؟ يبدو الأمر كأنه أحجية. لأن حل أزمة السكن يحتاج الى أموال؛ هذه الأموال يجب أخذها من الميزانية؛ الميزانية مقسّمة على وزارات؛ فمن أي وزارة تؤخذ الأموال؟من الصحة؟ من التعليم؟ من الصناعة؟ من الجيش؟ ومن سيقول الجواب بفم ملآن؟ ("نحن نطالب الحكومة بما يحظى بالإجماع القومي فقط"، علّق برنامج "إيرتس نهديرت" الإسرائيلي الساخر!).

إحدى إشكاليات الاحتجاج كانت متأصلة في إسرائيليّته. إنه الخوف من الحقيقة؛ الخوف من قول ما يعرف الجميع تمامًا أنه السبب في أزمته؛ الخوف من الإشارة نحو محارق الميزانيات التي تُقتطع من جَيب الإسرائيلي، من أجر عمله وضرائبه. فهذا المجتمع يخاف الالتفات إلى ما بعد الجدار الاستيطاني الذي قالوا له إنه سيصدّ عنه الشرّ، لكنه حجب عنه وضوحَ البصر والبصيرة، فأدمن الخوف.. هم يعزفون له على الخوف فيعزف هو عن السياسة ويمعن في خوفه، ونطالَب نحن بالتفهّم! (حين سُئل الشاعر محمود درويش مرة خلال ندوة في باريس عن خوف الإسرائيليين، ردّ بالقول: إن خوفكم هذا يرعبنا..).

حتى يكون للاحتجاج ما بعده ولا ينتهي كمخيّم صيفي عابر، يجب القول بطلاقة: إنّ من يرفض الإقرار بحقيقة أن الاحتلال والاستيطان والعسكرة تصادر معظم المال العام، هو شخص لا يمكن الوثوق بقدراته التحليلية البسيطة ولا بمواقفه كشريك في أيّ نضال كان. ففي خاتمة المطاف سيكون مأساويًا ومسيلا للدموع الوصولُ بعد كل الجهود الى "حلّ" مفاده تعميق تهويد الجليل والنقب لحلّ أزمة سكن شعب إسرائيل.. فأكثر ما يخشاه المرء هو أن يلاقي في نهاية الطريق نفسه مع أفيغدور ليبرمان ببسمته الصفراء المقيتة وهو يهتف معه من أجل حقوق السكن ولكن شريطة إعلان الولاء لدولة اليهود.. وهل يضمن أحدٌ ألا توافق غالبية إسرائيلية مع ليبرمان، بدعوى ضرورة احترام البقرة المقدسة.. أقصد يهودية الدولة؟

لقد ظهر في الصورة العامة أن المواطنين الفلسطينيين، رغم التباينات التكتيكية، مقتنعون بوجوب استثمار الاحتجاج

الإسرائيلي في قضايا اجتماعية عينية. بمعنىً ما، يدل هذا على شكل التعاطي مع المواطنة أو مع المركب المدني في هوية الفلسطينيين داخل إسرائيل. هناك وعي للصعوبة التي قد تصل حد العبث في أن يقف الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي في نضال له علاقة بالأرض، بكون الأول تعرّض لنهب أرضه من قبل المؤسسة، بينما حظي الثاني بها من المؤسسة نفسها. مع ذلك فقد بدا أنه بالإمكان التمحور ولو نظريًا في قضايا محددة: تسهيل مخططات البناء، توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية التي تسمح ببناء وتطوير، تسهيل في قروض الإسكان، رفع مطلب الإسكان الشعبي المموّل من الأموال العامة، وما شابه.

مع ذلك، يمكن الإشارة الى عدد من الإشكاليات التي تعرقل تطبيق هذا التعاطي مع هذا الاحتجاج العيني:

١. على الرغم من اتساع رقعة الحراك الاجتماعي في الصيف الأخير، من ناحية جغرافية وكذلك من ناحية الشرائح الاجتماعية التي انضمت إليه، ظل الصوت الطاغي هو صوت الطبقة الوسطى الشابة الإسرائيلية العلمانية (أو غير المتدينة على الأقل، نظرًا لصعوبة التعريف بدقة). الأمر انعكس في أساليب التحرك ولغته التي وقعت في تناقض واضح: من جهة أرادت توسيع وتعميم مفرداتها لتضم «الجميع»، لكنها أخفقت هنا في احتواء المجموعات المختلفة. فمطلب أسرة شابة في تل أبيب بحقوق السكن يشبه لغويًا مطلب أسرة عربية في الناصرة، لكن الفجوة شاسعة بينهما. لا يناضل أهل الناصرة من أجل خفض الأجور كمطلب أول، بل إنهم في مرحلة ما- قبل- هذا! إنهم يطالبون بتوسيع رقعة المدينة وتخصيص أماكن لبناء الشقق. نقطة الانطلاق مختلفة تماما.

٢. توجُّه الفلسطينيين إلى الانسجام في أو المشاركة عن بُعد في هذا الحراك، سيظل محدودًا طالما لم يكن هناك موقف موحّد متفق عليه. هنا لا يمكن تقسيم الحالة الى «مؤيدي التعاون مع مواطنين يهود» وبين متحفّظين، لأن هناك بنية قومية راسخة لخصوصية وحدّة القضايا الاجتماعية التي يعاني منها العرب قياسًا باليهود، وهذا لكونها نتاجًا مباشراً لسياسة تمييز قومي تقرّ بها جميع التيارات بين المواطنين الفلسطينيين. وعلى الرغم من صياغة بيان «بالحد الأدنى» ظلت الأمور خاضعة لتجاذبات حزبية لم تخل من مناكفات أبعدت الجدل عن «المهم» الى ما لا يرقى إليه من أهمية.

٣. لوحظ وجود تردد واضح لدى الشرائح الفلسطينية الشابة في المشاركة الخلاّقة في هذا الحراك. فبدا المشهد مرسومًا بالمجموعات الحزبية والسياسية المؤطرة، أكثر مما بالمشاركة العضوية الشابة. تفتح هذه النقطة علامات سؤال عديدة، لكن ما يهمنا منها في هذا السياق، هو القصور المحتمل لخطاب الأحزاب والحركات السياسية في محاورة الأجيال الشابة على قضاياها الأساس – ومسألة البيت وحقوق السكن هي نموذج قوي لهذه القضايا.

٤. من غير المجدي تجاهل الاغتراب القوي الذي يحكم علاقة المجتمع الفلسطيني بالحالة الإسرائيلية، بحيث أنه لا يمكن الانتقال "الميكانيكي" من هذا الوضع الى المشاركة الفعالة مع شرائح إسرائيلية واسعة، بعضها لا يحترم علانية حقوق المواطنين الفلسطينيين. وهذا، للاستدراك، يختلف عن مشاركة مجموعات سياسية يسارية أو تقدمية في نضالات معينة. ربما كان هذا الحراك جديدا على الجميع، كونه جمع شرائح عديدة ومختلفة حول قضية واحدة (ولو بعنوانها)، وهنا ستحسن الحركات والأحزاب الفاعلة بين الفلسطينيين صنعا لو استخلصت العبر الملائمة والمجدية في هذا السياق.

٥. لقد تم تمثيل عضوين فلسطينيين شابين في الهيئة القطرية العليا للحراك الاجتماعي في إسرائيل، وهو الأمر الذي جاء بعد جهود ونقاشات وضغوط. وقد أثمر هذا عن مواقف تصريحية تشير عينيًا إلى قضايا ذات خصوصية لدى المجتمع الفلسطيني. هذا الأمر يحتاج إلى تقوية الحضور الشبابي الفلسطيني على صعيد طرح المطالب بشكل أكثر راديكالية، فالمسألة خاضعة لهذه الضغوط وهكذا تتبلور الأمور. كذلك، فإن صياغة "ورقة مطالب" واضحة لطرحها وكسب الدعم لها، سواء على مستوى الحراك نفسه، أو في مرحلة التفاوض اللاحقة مع المؤسسة، من شأنها تحقيق كسب نقاط حقيقية، بمعنى تجاوُز مسألة تسجيل الموقف إلى تحصيل إنجاز.